حركة تحرير الوطن

براكين الثورة السورية

مجلة شهرية

تصدر عن حركة تحرير الوطن

العدد الثامن عشر

التعريف بالمجلة

مجلة بركان الثورة مجلة شهرية تتناول عدة زوايا تهم المجتمع السوري الثائر ، تصدر المجلة عن حركة تحرير الوطن بإشراف القسم الإعلامي و تنفيذ قسم الإرشاد . تهدف المجلة لإظهار نشاطات باقي الأقسام العاملة في حركة تحرير الوطن و التي بدورها لا تقتصر على كونها حركة عسكرية بحته و إنما هي حركة تضم نخبة من الشخصيات الثورية و القوى العاملة في الداخل المحاصر في مدينة حمص و ريفها و في مناطق أخرى من الوطن الغالي . كما تقوم الحركة بنشاطات إغاثية مختلفة على الصعيد الإنساني من أجل تخفيف الحمل على أهلنا المحاصرين في الداخل كما و تعمل الحركة على تنظيم صفوف المقاتلين العاملين في كتائب الحركة بشكل يتلاءم مع الواقع المفروض و الإمكانيات المتوفرة لدى الحركة . فالحركة كيان سياسي عسكري ثوري تعمل على رص الصفوف و توحيد الكلمة في وجه الظلم .

تطالعون في هذا العدد

العسكرية الروسية ...عام على الإخفاق على يد قوى الثورة السورية

قراءة في أبعاد الاتفاق الروسي الأمريكي

ما وراء التدخل التركي

زوروا صفحتنا على مواقع التواصل الاجتماعي و الموقع الرسمي للحركة على شبكة الانترنت

http://alwatan-l-m.com

إشراف و تنفيذ قسم الإرشاد

الافتتاحية

العسكرية الروسية ...عام على الإخفاق على يد قوى الثورة السورية

بقلم: إدارة الحركة

مرّ عام على العمليات العسكرية الجوية الروسية نفذت خلاله مقاتلاتها عدد يكاد لا يُحصى من الطلعات والغارات الجوية الظالمة ، إلا أنها لم تسجل أي تقدم يُذكر على الأرض فعلى الرغم من الهالة الإعلامية التي صاحبت و استمرت مع التدخل العسكري ، وحرصت موسكو على استعراض تقنياتها الحربية المتطورة أمام المجتمع الدولي إلا أن حملة القصف الجوي قد واجهت عقبات بالغة منها ما أكده خبراء عسكريون أمريكيون بأن الروس لا يملكون الخبرة الكافية لنشر المقاتلات خارج بلادهم ولا يستطيعون توفير نسق لوجستي يسمح لهم بتوفير الدعم اللازم للطلعات الجوية المرتفعة لفترة طويلة ، أضف إلى ذلك تململ القيادة الروسية وشعورها بالإحباط في أكثر من موقف من المستوى المتردي لقوات النظام والميليشيات الإيرانية التي لم تظهر أي كفاءة قتالية تتناسب مع حجم الطلعات الجوية الروسية .

أمام هذا الإخفاق قامت القوات الروسية بحركة استعراضية هزيلة لكنها باهظة التكلفة وهي إطلاق صواريخ كروز من بحر قزوين ، لم تجرؤ موسكو على اطلاق المزيد منها لارتفاع كلفتها ، كل هذا وغيره من اعتماد الجيش الروسي للنمط السوفيتي القديم ، وعتاده المتهالك ، وجنود غير مدربين خاصة أن القوات الروسية بدأت تتجه نحو الاحترافية إلا أن ذلك سيستغرق وقتا طويلا ...جعل ذلك روسيا تنخرط في معارك كر وفر مع قوى الثورة السورية من دون هدف واضح .

في النهاية إن محاولة روسيا تثبيت نفوذها كقوة يحسب لها حساب في الصراعات العالمية من خلال استعراضها قوتها العسكرية فشل ... كذلك محاولتها فرض حل سياسي على مقاسها ، وخلق معارضات تناسب مزاجها أصبحت ملامح فشله واضحة في الأفق.

قطار التهجير والأمل السوري

بقلم: إدارة الحركة

يجمع الكثير من المتابعين والمهتمين بالشأن السوري على ضبابية الموقف وصعوبة سباق الحواجز الإقليمية والدولية المقام في سورية، و بات جميع هؤلاء اللاعبون على قناعة أن بإمكانهم دخول السباق ومعرفة نقطة البدء لكنه ليس بمقدورهم أن يحددوا النهاية ، وفيما إذا بلغوا النهاية سالمين ، بل أصبحت السلامة جل أمانيهم .لم يكترث العالم كثيرا أما الشعارات البربرية التي رفعها النظام المستبد في سورية في عصر بات فيه العالم قرية صغيرة، ووقف متفرجا ومندهشا من عظيم إرادة هذا الشعب، وعندما استنفذت خزائنه وحلفائه من كل أصناف الأسلحة دون تحقيق انجاز يذكر إن كان سياسيا أو عسكريا خاصة أن التدخل الروسي العسكري دخل عامه الثاني .

هذا التدخل حاول منذ شهوره الأولى أن يعمل على تعميم ما أطلق عليه الهدن والمصالحات واستخدم في سبيل ذلك غرفة عمليات إعلامية مع كل من إيران وروسيا للترويج للخطة التي يرى أنها الحل السحري للحفاظ على مستأجره في حي المهاجرين... مرت الأيام والأسابيع والشهور ولم تأتي الخطة ثمارها فلجأ إلى ما سبقه إليه النظام بدءا من مدينة القصير في حمص وتهجير أهلها والاستيلاء على ممتلكاتهم وليس آخرها داريا والوعر الذي رفض أهله وثواره الخروج فما كان الرد من القوات الميليشياوية المُحاصرة للحي منذ أكثر من سنتين " إن بقيتم فإن مصير الحي تدميره فوق رؤوس ساكنيه "

خرج أهالي الوعر ، ومن قبلهم خرج أهالي داريا وثوارها ، ومن قبلهم خرجوا من الزبداني ... في الوقت الذي يخرج فيه الثوار وأهليهم فرحين ضاحكين رافعين إشارات النصر مكبرين مهللين ترى حلف الأحزاب من شبيحة وروس وإيرانيين طائفيين يغوص في بحر مشكلاته التي لا تنتهي .
إيران اليوم في الملعب السوري تعاني من تحجيم دورها على يد الحليف الروسي رغم أنها حاولت كثيرا إظهار هذا الدور باستعراض الجثث القادمة من الحرب على الأرض السورية ضد أهلها مدنيين ومسلحين، ولم تكتف بذلك بل ذهب وزير خارجيتها ليكتب مقالا في إحدى أوسع الصحف الأمريكية انتشارا " النيويورك تايمز " ويضع بلاده جنديا تحت الرعاية الأمريكية " الشيطان الأكبر " لمحاربة الإرهاب متناسيا غزة وفلسطين وأهلها ، أما حزب الله الذي أوغل بالفتك بالمجتمع السوري السني الكبير، بمسلحيه و مدنييه ، وتدمير مدنه وقراه وتهجيره عبر الصحاري والبحار يعاني مما تشير إليه الكثير من الإحصائيات أن مجتمعه لن يبق فيه إلا النساء ، أما روسيا الغير قادرة على الكسب النهائي في سوريا بل أصبحت رهينة انتظار القادم إلى البيت الأبيض الذي مهما يكون توجهه سوف يختلف عن باراك أوباما ، و هي فعلياً القلقة في العمق لأنّها هي المستهلكة وهي المضطرة لإرسال اسطولها أميرال كوزينتسوف للمياه المتوسطة، وهي المضطرة أن تدفع يومياً أربعة مليون دولار كمجهود حربي في سوريا بينما الأمريكي يراقب، وهي المضطرة أن تصبح على عداء كامل مع الأغلبية السورية في المنطقة.

في الطرف المقابل يقف الثائر السوري منذ أكثر من خمس سنوات بيته مدمر من أحد أماكن التهجير القسري ليقول لمستقبليه من الثائرين " دلونا على خنادق رباطكم لنكون معكم "

قراءة في أبعاد الاتفاق الروسي الأمريكي

بقلم : النقيب رشيد حوراني

بدأت العملية العسكرية التركية لمؤازرة الجيش الحر في أواخر آب من العام ٢٠١٦ م بهدف توفير مكان آمن للاجئين وإبعاد تنظيم الدولة عن الحدود التركية، ومنع وحدات حماية الشعب الكردية من ملء الفراغ الذي يخلفه انحسار التنظيم، و السيطرة على الشريط الحدودي مع سوريا خاصة في مناطق غرب الفرات ، ومن جانب آخر تمثّل اختباراً لقدرة الحكومة التركية على قيادة المؤسسة العسكرية وإخضاعها للسلطة المدنية، التي هي بأمس الحاجة لإظهار ذلك و في الوقت عينه مثّل هذا التدخل فرصة ذهبية للمعارضة السورية الثورية (الجيش السوري الحر)لإثبات جدارتها في مواجهة تنظيم الدولة، ومن خلاله إعادة فرض نفسها طرفاً لا يمكن تجاوزه في أي تسوية سياسية للمسألة السورية.

وقدمت الهيئة العليا للمفاوضات بدورها في لندن رؤية ووثيقة للحل، وضعتها أما المجتمع الدولي والأمم المتحدة، من أجل وقف العنف في سوريا، واعتبرت في بيان لها أن الحل السياسي هو الخيار الاستراتيجي الأول الذي تعتمده الهيئة، والتي تضم جميع قوى المعارضة السياسية والثورية، مشيرة إلى أن الحل هو ما يحقق تطلعات الشعب السوري الطامح بنيل الحرية والكرامة، وفق بيان جنيف والقرار ٢٢٥٤ القاضية بإنشاء هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية.

وأكدت تمسكها بثوابت الثورة السورية وعلى وجوب رحيل بشار الأسد وكل من اقترف الجرائم بحق الشعب السوري بدءً من المرحلة الانتقالية، وطالبت الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها تجاه الجرائم التي يقترفها نظام الأسد الجائر، ووضع حد لانتهاكاته وضمان تنفيذ القرارات الدولية، مشددة على ضرورة وضع جدول زمني لتطبيق هذه القرارات، وقالت: إنه "في الوقت الذي نعمل فيه بجد مع الأمم المتحدة لوضع أطر تنفيذية للقرارات الدولية للتخفيف من معاناة الشعب السوري، يكمل نظام الأسد سلسلة جرائمه بحق أبناء شعبنا، مستخدماً الأسلحة المحرمة دولياً من النابالم الحارق والقنابل الفوسفورية والعنقودية فضلاً عن استخدامه للسلاح الكيماوي والذي اثبته تقرير الامم المتحدة، النظام الذي لا يتوقف عن محاولات التغيير الديمغرافي من خلال عمليات التهجير القسري، وهذا ما يقوض فرص الحل الذي نعمل عليه بالشراكة مع الأمم المتحدة".

وبين هذا وذاك كان المد والجزر والقبول والرفض وتصريحات دراماتيكية وتبادل مدروس للأدوار بين وزيري خارجية كل من روسيا وأمريكا ليتفقا أخيرا على الهدنة ووقف الأعمال العدائية على الأرض السورية و لأنه لا أحد يتمكن في دمشق وطهران علنا انتقاد روسيا، نظرا لما قدمته قوتها الجو-فضائية من نتائج إيجابية في هذه الحرب، ولكن "الصقور" في البلدين سيحاولون إفشال هذا الاتفاق السلمي، بحسب قناة RT الروسية الناطقة باللغة العربية ، إلا أن لهذا الاتفاق أبعاد وتأثيرات سواء إيجابية أو سلبية على الثورة السورية أهمها :

١- حصر الملف بيد كل من روسيا وأميركا تماماً، مع وجود أفضلية لروسيا بسبب التراجع الأميركي، و تعويم النظام السوري وبشكل رسمي من خلال إشراك قوات النظام في الأعمال القتالية والتنسيق معه.

٢- و تبني وجهة النظر الروسية والنظام في تقديم مسار مكافحة الإرهاب أولاً قبل الحديث عن عملية الانتقال السياسي أو القضايا الإنسانية .

٣- و إسقاط تطبيق البنود الإنسانية التي تنص على رفع الحصار عن المدن والبلدات المحاصرة، وإيصال المساعدات الإنسانية للمحاصرين، ووقف القصف، وإطلاق سراح المعتقلين ، ثم شرعنة وجود المليشيات الأجنبية الإيرانية

والعراقية واللبنانية والأفغانية التي تقاتل إلى جانب النظام .

٤-

٥- ثني تركيا عن دورها العسكري والسياسي في سوريا كونها المتضررة الفعلية من استمرار حالة الصراع والفوضى التي تعيشها سوريا منذ أكثر من خمس سنوات، وهو ما تتعمده الإدارة الأمريكية .

ما سبق من نقاط سلبية أراد من خلالها المجتمع الدولي والأمم المتحدة بمحاولاتها الخجولة التضييق على تطلعات السوريين في الحرية والعدالة ، وقبلت فصائل ثواره الهدنة بعد تحفظاتهم عليها خاصة أنها أصبحت قوة يعتد بها ورقما صعبا بعد تحريرها لمساحة ٨٨٢ كم في عملية درع الفرات بمؤازرة الجيش التركي وبدء التحضير لمعركة تحرير الرقة ،وهو الأمر الذي أظهر إدراكهم المتقدم للوضع الدولي والمعرفة الدقيقة بالواقع في الداخل، ولسان حالهم يقول لطالما أفشل نظام الأسد وروسيا محادثات السلام السابقة التي تسعى إلى حل يرضى جميع أطياف الشعب السوري، ولطالما فشلت الأمم المتحدة بذلك، إلا أننا كسوريين ما زلنا مصرين على الإطاحة بالأسد الذي استخدم الآلة العسكرية لقمع الشعب طوال ٥ سنوات ونصف، حيث دماء الشهداء

وأولياء الدم محركا لنا ، والأيام حبلى بالمفاجئات.

حركة تحرير الوطن

بيان حول الهدنة

بسم الله الرحمن الرحيم

ضباط حركة تحرير الوطن ال (١٢٥) المذكورون أدناه ، والذين يعتبرون مع باقي أخوتهم الأحرار من الضباط المنشقين قادة عسكريين في أي حل تخلص إليه الثورة السورية المباركة سياسيا كان أم عسكريا ، ومنهم من اتبع دورات عسكرية في روسية وغيرها من الدول، ومن خدم في أكثر تشكيلات النظام قربا من السلطة، ومن لم يكن متطرفا في ساعة من الساعات، يوضحون التالي:

أولا – توصيفنا للتدخل الروسي المباشر في سورية هو احتلال غاشم يستدعي تنفيذ كافة الاجراءات والتدابير حتى إنهائه، وهذا مما تعلمناه من المناهج الروسية التي نهلنا منها يوما في كلياتنا العسكرية.

ثانيا – ما يحدث في سورية من مآسي هي وصمة عار في تاريخ الإنسانية جمعاء، لن تمحو مرارتها السنون .

ثالثا – لم ننشق عن النظام المستبد إلا لرفع الظلم والقتل الممنهج الذي تعرض له شعبنا السوري المظلوم ، مما يحتم علينا أن نكون ايجابيين ومنفتحين على أي مبادرة حل عادل تحفظ حقوق شعبنا وتضمن أمنه وسلامته.

رابعا – كانت تجربتنا مع الهدنة السابقة تجربة مريرة توالت فيها خروقات النظام وروسيا والمليشيات الشيعية في آن معا، وارتفعت معدلات القصف والقتل إلى مستوى تجاوز فترة ما قبل الهدنة، في ظل صمت وتغاض دولي ، فحقق النظام بعض المكاسب الآنية على الأرض خلال تلك الهدنة والتي لم يستطع انجازها على مدى سنين الثورة .

خامسا – أضعفت الهدنة السابقة الموقف الفاعل للجيش الحر ووضعته بموضع المراقب للهدنة من خلال احصاء خروقات النظام ورفعها للأمم المتحدة التي اكتفت باستقبال الملفات وعجزت عن ادخال المساعدات الكافية للمناطق المتضررة، واكتفت الدول الصديقة والتي روجت ودعت إلى الالتزام بالهدنة بعبارات الاستهجان والاستنكار .

سادسا – من خلال القراءة العميقة والمتأنية للهدنة المطروحة حاليا تبين أنها تكرار لسابقتها ، حيث خلت من أي شروط ملزمة وأي ضمانات لشعب يقتل ويذبح أبناؤه بصمت، مما سيعطي النظام وروسيا الوقت من جديد لتحقيق المكاسب تلو المكاسب، ومع هذا فإننا نعتبرها سبرا لجدية التزام النظام وروسيا.

سابعا – نعتبر استهداف جبهة فتح الشام وخاصة بعد أن فكت ارتباطها بالقاعدة ما هو الا تقوية للنظام وداعش ، وحجة واهية يستخدمها الروس لتبرير عملياتهم التي سقط من خلالها آلاف المدنيين الأبرياء، ووسيلة لتضليل الرأي العام العالمي من خلال "بروباغندا" أصبحت أهدافها واضحة ولا ينخدع بها إلا من يريد ذلك .

ثامنا – نبدي استعدادنا وترحيبنا بأي جهد دولي سواء من قبل الأمم المتحدة أو أي دولة من دول العالم تمد يد المساعدة لرفع الظلم عن أهلنا في سوريا ، و نلتزم بتأمين مرور وحماية قوافل المساعدات والاغاثة الدولية إلى المناطق التي تنتشر فيها تشكيلات الحركة ال ٢٥.

ننطلق في ما سبق ذكره من حبنا لوطننا ، ومن التزامنا بقيمنا الدينية والإنسانية ، ومن قسمنا العسكري الذي أقسمناه عند تخرجنا من كلياتنا التي كانت تابعة لجيش اختطف ما تبقى منه آل الأسد المجرمون.

والله غالب على أمره

ما وراء التدخل التركي

بقلم النقيب : عبدالله الزعبي

مما لا شك فيه أن بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا تبنى سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة، تجسدت هذه السياسة على الساحة السورية في الدور التركي الفاعل في القضية السورية وعدم قدرة الأطراف الدولية تجاهل الموقف التركي النابع من أيديولوجية وموقف أخلاقي واستراتيجية اختطتها الدولة التركية، بعد تأمل معمق لمجمل العوامل المرتبطة بالثورة السورية والتي تبنت الثورة السورية وساندتها وأصرت أن تكون داعمًا لها ، وزاد في ثقل الدور التركي في القضية السورية انهيار وحالة التفكك والتردي اللذان اعتريا الوضع العربي بشكل عام لتملأ الفراغ الناجم عن غياب السياسات العربية تجاه الشعب السوري. قادت تركيا الجهود الأولى للضغط على الأسد وكانت السبّاقة في ذلك ثم تبعها الجميع. وهو ما ساهم في تعزيز الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة، والترحيب غير المسبوق لأوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة.

عملت تركيا على دعم مطالب الشعب السوري سواء كان في سوريا أو في تركيا أو خارجهما، وسواء كانت مطالب إنسانية وهي مقدمة على غيرها، أو كانت مطالب سياسية أو عسكرية إلا أن ذلك لم يخلو من محاولات بعض الاطراف الدولية التي تضررت مصالحها بشكل أو بآخر إزاء ذلك في تحجيم الدور التركي إذا لم نقل تحييده وإخراجه من الملف السوري، وفي هذا السياق واجهت الدولة التركية في هذه المرحلة آثار الأخطاء الأمريكية في سوريا، وآثار الأطماع لدى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وقواته العسكرية ، قوات حماية الشعب التي تحاول استغلال الحرب على داعش أن تقبض ثمنها من أمريكا بإقامة كيان كردي تصفه بكردستان الغربية بحسب مصطلح صالح مسلم زعيم هذا الحزب الكردي، والتي جميعها تهدد الأمن القومي التركي بالإضافة إلى تجاهل الأطراف الدولية الرؤية التركية للحل في سوريا وعرقلة الجهود التي تبذلها تركيا في دفع مسار الثورة السورية على المستويات السياسية، وأهم ما واجهته السياسة التركية من تحديات هو الأشراك السياسية التي نُصِبتْ لها إزاء إسقاطها الطائرة الروسية وما تلتها من محاولة الانقلاب الفاشلة والتفجيرات التي تطال البنية الداخلية للمجتمع التركي وغيرها .

مع استمرار تمسكها بموقفها من عدة قضايا ، والتي كادت أن تلوح بعزلة تركية عن الملفات المتداولة في الساحة السياسية مما جعل الموقف التركي يكاد يراوح مكانه في ظل تحمل تركيا أعباء دعم الثورة السورية وحدها ، مقابل تسارع وتيرة الدعم المقدّم للنظام السوري من قبل حلفائه الإقليميين والدوليين. جميع هذه الأمور تطلبت من صانع السياسة التركية وضع استراتيجية أكثر مرونة وإعادة تموضع جديد يتيح لها قدرة أكبر على المناورة في التعامل مع الملفات السياسية وخاصة الملف السوري وتفويت الفرصة على الدول التي تحاول إخراج تركيا من الملف السوري وبالتالي فقدان الثورة حليفها الاستراتيجي ، ومن هذا المنطلق توجهت تركيا إلى إصلاح علاقاتها الإقليمية والدولية المتضررة وفق تكتيك سياسي اعتمدته الحكومة التركية مراعاة لمصالحها التي تتعرض للخطر جراء ما يحدث على حدودها الجنوبية مع سورية اقتضته ضرورات المرحلة وحيثيات الواقع الجغرافي والاجتماعي التركي الداخلي.

دون أن تترك مجالاً للانزواء أو التخلي عن دعم الثورة السورية ، والتي بدأت بنشاط دبلوماسي وسياسي على كافة المستويات أدت إلى تفاهمات إقليمية ودولية تكللت بانتزاع تركيا الشرعية الدولية في حقها في حماية حدودها والتي تتطلب إبعاد التنظيمات الإرهابية التي تسيطر على مناطق من الشريط الحدودي المجاور لها في

سورية ، ليبدأ التدخل العسكري التركي حيز التنفيذ بإعلان الجيش الحر عملية عسكرية واسعة تحت مسمى " درع الفرات" بدعم من الجيش التركي ومساندة جوية من التحالف الغربي بهدف طرد تنظيم داعش من المناطق التي يسيطر عليها شرق الفرات انطلاقًا من مدينة جرابلس .

وحقق الجيش السوري الحر في جميع مراحل العملية العسكرية تقدماً كبيراً وبسرعة غير متوقعة خلافاً للعمليات العسكرية الأمريكية المساندة لوحدات الحماية الكردية إذ استطاع الجيش الحر بدعم من الجيش التركي تطهير مساحة ٧٧٢كم مربع كانت تحت سيطرة تنظيم داعش على لسان رئيس الوزراء التركي ولاتزال المعركة مستمرة ؛ والحقيقة أن ما وراء التدخل العسكري التركي لصالح الثورة السورية هو السعي التركي من خلال تدخلها العسكري في سوريا إلى إعادة الجيش السوري الحر ودوره الفاعل والحاسم على مسرح الأحداث العسكرية السورية وذلك من خلال تحالفها مع الجيش السوري الحر وتسويق انتصاراته السريعة على تنظيم داعش إلى الرأي العام الدولي وتخطئة الأطراف الدولية الراعية للصراع في سوريا في اتخاذها قوى عسكرية أخرى حلفاء لها في القضاء على تنظيم داعش بينما يمتلك الجيش السوري الحر القدرة والكفاءة على هزيمة تنظيم داعش ، كذلك تفويت الفرصة على الأكراد في السيطرة على المناطق التي يتم تحريرها من سيطرة داعش ليبسط الجيش الحر سيطرته على تلك المناطق من خلال عملية درع الفرات ؛ وهذا يعني ضغط تركيا في حملتها العسكرية مع حليفها الجيش الحر على القوى العسكرية الأخرى على الأرض وترجيح كفة القوة العسكرية لصالح الجيش السوري الحر .

على رغم تحفظ بعض الأنظمة الرسمية على تداعيات العملية العسكرية التركية التي قد توثر على مصالحها ، نستطيع القول أن القرار التركي بالتدخل العسكري في سوريا هو قرار الدولة التركية وليس قرار الحكومة ولا الحزب الحاكم، وأن هذا القرار لم يكن إلا من أجل الحل الجذري للأزمة السورية، ومنع تقسيم سوريا، ومنع إقامة كيان كردي أمريكي ، أي حماية الأمن القومي التركي والعربي معاً، وايجاد حلول لمشاكل المنطقة تبدأ بوضع نهاية صحيحة للأزمة السورية .

إعداد شريحة البناء في ثورة الكرامة السورية

بقلم : وليد فارس

تمر الثورات عموماً منذ قيامها بمراحل تتمثل أولها بمرحلة الهدم التي تعتمد على قلب النظام المتسلط على رقاب الناس والذي يحول بينهم وبين حريتهم، وهذه الفترة تكون هي الفترة الأعنف في تاريخ الثورة، وتشهد خلالها الثورات أحداثاً دامية وعنيفة نتيجة تمسك الطغاة والديكتاتوريين بكرسي الحكم، فيما لا يستهدف الثائرون في مرحلة الهدم الحاكم نفسه فقط، بل يسعون إلى إسقاط النظام من جذوره وأركانه، ذلك يشبه اقتلاع شتلةٍ خبيثةٍ من أرضٍ خصبة في سبيل زراعة غيرها.

لاشك أنها مرحلة صعبة تلك التي تتعلق بإسقاط النُظم الحاكمة المتجذرة في أرض البلد، إلا أنه سرعان ما تدخل الثورة في منعطف مرحلةٍ جديدة هي مرحلة التغيير، التي تستمر لمدة قصيرة يتم فيها وضع إدارة مؤقتة لشؤون الناس، حيث لا تسعى الثورات عموماً إلى استبدال نظامٍ بأخر، ولا إدارة بإدارة أخرى، بل تسعى إلى استهداف هيكلية المجتمع بأكمله وتهرول إلى إحداث تغييرات بنيويّة هدفها الأساسي تحسين حياة المجتمع بأكمله وفك الخناق عن رقبة الفرد لينطلق نحو مبتغاه ومراده في قدرته على التعبير والحركة والعمل والبناء . لتأتي بعدها المرحلة الثالثة والتي تتمثل بإعادة تشكيل "الحلم الثوري" على مراد الجماهير الثائرة، في ضوء أهداف الثورة وبطاقةٍ وقودها الرئيس دماء من غادر في مرحلة الهدم التي أدت بالنتيجة إلى تفكك النظام الفاسد، ومن ثم انهياره .

مرحلة البناء: تكون هي المرحلة الدقيقة في حياة الجماهير وتطلعاتهم وقد تمتد لأكثرَ من جيل، إلا أنها تمضي واضحة الخطى اتجاه ما تريده الجماهير، واستشعاراً لأهميتها وحساسيتها، ولكي لا تضيع جهود جيل المرحلة الأولى، تأتي ضرورة إيجاد كوادرَ متخصصة لمختلف تفاصيل تلك المرحلة، والتخصص يأتي من إعدادٍ جيّدٍ لجيلٍ جديد، مشحونٍ بالإرادة، ومملوءٍ بالعلم والنشاط.

وبطول فترة الثورة، وصعوبة أن يكمل جيلها الأول الطريق منفرداً، معتمداً على نفسه فقط، وفي سبيل اتصال شرائح المرحلة الأولى التي تتعلق بإسقاط النظام مع شريحة التغيير ومن ثم شريحة البناء، كان لابد من إيجاد آليات علمية للربط بين هذه الفئات التي تعمل في كل مرحلة ثورية، لكي تَنهل أجيالُ البناء من خبرات جيل المرحلة الأولى، ولكي تنقل أبرز الصور المُنتجة في مرحلة العمل الأولى إلى ذاكرتها، فتولد منها أفكاراً خلّاقة لبناء مجتمعٍ حرٍ ومنفتح، على مراد الشعب الثائر، الذي قدم من روحه ووقته وماله ما قدم.

ومن هنا تأتي المدارس والجامعات الحرة، ومراكز التثقيف والأبحاث والدراسات، لكي تكون جسراً للاتصال بين الفئة وأختها، لكي تصنع جيلاً جديداً مملوء بالعلم الحقيقي، العلمُ الذي أوصل الشعب الثائر إلى ضرورة التغيير وألهمهم الإيمان بالاستمرار، واليقين بالعمل، حتى إسقاط النُظم الفاسدة -ليس العلمُ الجامد بكل تأكيد-، ولا العلم المجرد الإستاتيكي ، بل العلم الممزوج بمشاعر وعواطف ومواقف ولحظات تكوين ذاكرة الشعب وإعداده نحو المرحلة القادمة، ذلك يشبه إضافة متغير جديد لنموذج إحصائي أو رياضي تكون قوته في المعادلة مستقاة من القوة الجماهيرية المؤمنة بالتغيير وليس من عدد الجماهير التي شاركت فيه.

فما نفع العلوم المجردة الخالية من الإحساس والتضامن مع الشعوب المظلومة!، وما نفع الهندسة إن لم تبني ما هدمه الطغاة من نسج اجتماعية وأبنية فكرية بين شرائح المجتمع الواحد، بل ما نفع الطب إن لم يداوي جراح الأطفال المعذبين الذين يتّمهم الظالمون في سبيل الاحتفاظ بكرسيهم ونفوذهم، وما نفع الاقتصاد إن لم يبني بلداً حراً من مختلف القيود ويتخلص من احتكار الطغمة الحاكمة ومن حولها، والتي تسلطت على لقمة عيش الناس

كما تسلط الحاكم على رقابهم، حتى صارا (الحاكم والتاجر المتسلط) جزأين لا ينفصلا في بوتقةٍ نظميةٍ واحدة، استهدفتها شريحة الهدم تفكيكاً، ولابد من إعادة تكوينها على مراد الجماهير وتحقيقاً لأحلامهم.

ومن هنا يأتي دور جيل المرحلة الأولى في المشاركة بإعداد الجيل الثوري المتعلم المثقف، الذي سيبني بلداً حراً كريماً، فيبدأ من قواعده وأسسه لينطلق البلد فيما بعد إلى الإثمار خيراً على كل أبناءه، وسلاماً على جواره ومحيطه الدولي.

رص الصفوف

بقلم: القسم الشرعي

قال تعالى:

((وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين .))الأنفال

وقال عليه الصلاة والسلام

((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين الهادين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ واياكم ومحدثات الأمور .....))حديث صحيح

وبعد:

إخوتي في الله :

حتى لا نفشل ويذهب ريحنا يجب علينا ان نفهم أمور نتعرف من خلالها سبب تأخير النصر .ما أصيبت الثورة السورية بشيء كتفرق الصف وتشتت الكلمة وهذا هو السبب الرئيسي في تأخر انتصارها وعجزها عن استثمار الفرص ،لقد دفع شعبنا ثمنا باهظا لتأخر توحيد الصف وهو تأخر لم يكن له أي مبررات شرعية أو منطقية بل أهواء حزبية وحسابات شخصية وتنظيمية إن رسوخ الفصائلية وروح الحزبية ونمو طبقة نفعية على جدار الثورة خلق واقعا جديدا تسبب بفشل المبادرات السابقة ومن الخطأ تجاهلها ،والساحة لا تحتمل مشروع توحد فاشل قد يدفع بها الى المزيد من الاستقطاب الفكري أو الجغرافي ،الخطوة القادمة يجب أن تدرس بعناية فائقة والنوايا الطيبة لا تكفي في واقع معقد والتوحد لا يكون بفتوى .الحكم الشرعي واضح للجميع ويجب ترك المجال للقيادات وأصحاب الاختصاص وإن الضغط المعنوي والعاطفي الذي يقوم به المشايخ لتوحيد الصف بشكل فوري دون قراءة دقيقة للواقع الداخلي والخارجي قد ينقلب علينا سلبا .

أيها الكرام :

الجميع متفق ويعمل على إنجاز التوحد ،و اختلاف وجهات النظر حول كيفية تحقيقه لا يجب أن يتحول الى حملات تشويه وإسقاط للمخالف وان التحدي الحقيقي يمكن في كيفية الإسراع برفع مستوى التنسيق العسكري وتوحيد الموقف السياسي بينما يتم بناء الأسس السليمة للتوحد ،والتوحد في نفسه نصر والتفرق بنفسه هزيمة لكن يجب أن يكون ضمن رؤيا واضحة وأهداف جامعة بحيث يلبي احتياجات الساحة على كافة الأصعدة .

ايها الأخوة :

الساحة بحاجة لمشروع وطني جامع قادر على حشد الطاقات والقدرات العسكرية ورفع مستوى الأداء السياسي بما يتناسب مع الوضع الدولي وأي مشروع توحد قد يؤدي الى مزيد من الاستقطاب والتوقع أو يتولد عنه المزيد من التصلب الذي يؤدي الى التعطيل، والمرجعية الشرعية السياسية التي تحتاجها الثورة يجب أن تعكس التنوع الفكري والسياسي والجغرافي لها بحيث تحقق أكبر نسبة من القبول.

وإن مشروع توحد الفصائل يتم متابعته عن كثب في مراكز صنع القرارات الدولية وأي خطأ في تقدير الموقف و اتخاذ القرار الصحيح سيدفع ثمنه الجميع وحتى لا نفشل يجب علينا التحرك بخطأ راسخة ثابتة متأنية سريعة لكنها دون تسرع فيجب أن نعمل على بصيرة وبواقعية وتخطيط بلا إفراط ولا تفريط وذلك لتتم عملية التحرير الكاملة من هذا الطاغية واعوانه وأزلامه من أرضنا الحبيبة

والحمد لله رب العالمين

عصا التغيير الديموغرافي في مواجهة المعارضة

بقلم : قسم الارتباط الخارجي

دفعت الوقائع العسكرية التي فرضتها قوات الثورة على الأرض، المتزامنة مع تحرير مساحات واسعة (مدن وقرى) بأكملها عن سيطرة قوات النظام، رئيس النظام السوري بشار الأسد للإقرار علناً بمشروع "سوريا المفيدة"، والذي طالما بقي طي الكتمان، أو يمكن اعتباره الخطة " ب " للنظام وحلفائه في حال وصلوا مرحلة اليأس من القضاء على الثورة وإخمادها ، ليأتي بعدها ما صرح به في إحدى خطاباته : أن الوطن ليس لمن يسكن فيه أو يحمل جنسيته وجواز سفره، بل لمن يدافع عنه ويحميه، لم يكن نابعاً من فراغ، وإنما هو مخطط بات معلناً لاستملاك حلفاء النظام -وخاصة الإيرانيين منهم- لعقارات وأراض داخل البلاد، وتحديداً في العاصمة دمشق تحت قاعدة "التحسّب لأي سيناريو" بما فيها رحيل الأسد.

ما لوح به رأس النظام الحالي هو خطة قديمة جديدة ، لأن والده حافظ الأسد مع استلامه حافظ سدة الحكم عام ١٩٧٠ ،انتهج سياسة تغيري ديموغرافي وجغرافي بطئ، بما يضمن سيطرته بشكل كامل على العاصمة، وربطها بمنظومة أمنية مضادة لأي عمل عسكري مضاد قد ينقلب عليه. وعمل على استجلاب عشرات الآلاف من الشباب من الساحل السوري، وطوعهم في الأجهزة الأمنية والجيش، وأنشأ أحياء جديدة أسكنهم فيها كمنطقة عش الورور المطلة على حي برزة، والمزة ٨٦ نسبة للكتيبة ٨٦ التي سكن عناصرها بجوارها، كما أنشأ رفعت الأسد حي السومرية المقابل لمنطقة معضمية الشام ، وهو الحي الذي أذاق أهالي داريا الخارجين مؤخرًا من مدينتهم جحيم حقد والإجرام الممنهج.

السؤال الذي يطرح نفسه : كيف استطاع نظام الأسد فعل ذلك ؟

بات الجميع يعرف أن الأسد " الأب والابن " ساسا البلاد من خلال اختلاق الأزمات وإدارة البلاد بموجب هذه الأزمات ، ونتيجة للضائقة المادية التي كان يمر بها السوريون أيام الثمانينات والتسعينيات، قام الكثير منهم ببيع بيوتهم في قلب العاصمة دمشق وخصوصاً منطقة المـزة، وانتقلوا للأرياف المجاورة للعاصمة ، ليدفع النظام بضباط الأمــن والجيش والتجار المتعاملين مع النظام هم من اشترى هذه العقارات، و هو الأمر الذي أدى لوجود مالك جدد للمنطقة، وخروج السكان الأصليين، و أكثر ما حرص النظام على تطبيق هذا التغيير في مدينتي دمشق وحمص ، حيث صادر الأراضي في مدينة حمص من أصحابها الأصليين وأنشأ أحياء لأبناء الطائفة كي يتحصن بهم عند ثورة الشعب عليه .

اعتمد النظام خلال الثورة السورية على عدة طرق للمتابعة في هذا التغيير، منها شراء العقارات عبر الوسطاء الإيرانيين ، وتزوير السجلات أو حرق مراكزها كما جرى في حمص ومنبج مؤخرا، أو اصدار القوانيين التي يكون ظاهرها التنظيم ، لكن باطنها التغيير الديمغرافي وإجلاء السكان الأصليين وهو الأمر الذي أكده القاضي محمد قاسم ناصر، النائب العام السابق لمدينة تدمر السورية والمنشق عن النظام، ومثال ذلك القانون رقم ٢٥ لعام ٢٠١٣ الخاص بدعاوي تثبيت بيع الأراضي ، وبموجبه سمح بتبليغ المدعى عليه بالدعوى غيابيًّا(المالك الأصلي المهجر قسرا) عن طريق الصحف في المناطق الساخنة، حتى إن لم يكن موجوداً مالك الأرض في المحكمة، أجاز الأسد الحكم للإيرانيين بهذه الدعوى عن طريق تبليغ المدعي عليه بالصحف، وهو كان قانوناً معيباً وأثار استغراب واستياء كل العاملين في الوسط القانوني.

في حمص عاصمة الثورة حاول النظام اللعب بهذه الورقة بدءا من تهجير الأهالي في مدينة القصير وتسليمها لميليشيا حزب الله ، مرورا بإخراج الأهالي الأصليين من أحياء حمص المدينة ، و تهجير السكان السنة من قريتي قزحل وأم القصب ، وهو الأمر الذي يحاول تطبيقه على سكان حي الوعر المحاصر منذ أكثر من سنتين

في الحقيقة إن التغيير الديمغرافي واستجلاب الأهالي والمحافظة على حياتهم ودفعهم للقتال المستمر، والتحول نحو أكثرية حقيقية في منطقة ما، وغيرها من عوامل التغيير الديمغرافي ، وبإسقاطها على الواقع السوري لا يمكن اعتبارها إلا أن تكون ضمن سياسات توظَّف إعلامياً بقصد الإعلاء من المسألة الطائفية والتعبئة والتجييش لتجنيد المزيد من المقاتلين و ضمان مصالح إيران في سوريا ومحاولة خلق امتداد لحزب الله ، خاصة أن التدخل الروسي لم يعط الكثير من النتائج المرجوة على الأرض ، ودليل ذلك أن الروس حاولوا منذ بدء تدخلهم الاعتماد على نشر الهدن والمصالحات مع النظام في المناطق الثائرة ، وعندما لم يجد ذلك نفعا تم الرجوع إلى التلويح بالتغيير الديموغرافي الذي ستهزمه انتصارت الثوار وصمودهم كما هزمت كما هزمت من قبل المناورات البائسة للنظام وحلفائه من قبل .

خبر و رأي

بقلم : ابو الفداء الواو

لقد أعلن البنك الدولي أن الاقتصاد السوري فيما إذا وقفت الحرب الآن بحاجة الى عشرين سنة حتى يعود الى الوضع الذي كان عليه قبل خمس سنوات وهذا يعني أن سوريا قد عادت الى الوراء عشرون سنة على الأقل هذا ماعدا ما تعرضت له البنية التحتية من دمار وكذلك ما لحق بالمؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية والسياحية من دمار ونهب وسلب .وإذا أضفنا الى ذلك مصروف الحرب التي يشنها النظام على الشعب السوري والبالغة شهريا حوالي ملياري دولار فكما أعلنت إيران أنها قدمت للنظام حسب تصريحاتها مائة مليار دولار خلال السنوات الخمس الماضية بالإضافة إلى /١٧/مليار دولار احتياط البنك المركزي السوري قبل الحرب وسبعة مليارات قدمها المالكي للنظام بإيعاز من إيران وما يقدم من هنا وهناك من تحت الطاولة وهذا يؤكد وبحسبة بسيطة أن كلفة الحرب الشهرية للنظام تبلغ أكثر من ملياري دولار شهريا .

من المسؤول عن كل هذا النزيف والى متى يمكن الاستمرار في ذلك ؟؟؟

أولا-المسؤول الأول هو النظام السوري اللاوطني بسياساته وخياراته الخاطئة والذي كان بإمكانه تجنب كل هذا الدمار والقتل والتهجير ونزيف الإمكانيات لو اختار طريقا آخر غير طريق القتل والعنف المفرط بحق الشعب السوري ولو قدم شيء من التنازلات التي تؤدي الى امتصاص النقمة الشعبية بالاستجابة الى الحد الأدنى من مطالب الشعب السوري المحقة .

الى متى يمكن للنظام أن يستمر بهذا الوضع ؟؟

بالطبع النظام قائم على مساعدة إيران وروسيا ومن لف لفهما بكافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية وتخلي روسيا أو إيران عنه في أي مجال منها يعني سقوطه المدوي وبالتالي فهو يعتمد على بيع ما تبقى من أشلاء هذا الوطن السوري وثرواته لهاتين الدولتين وبثمن زهيد لكي يستطيع الاستمرار والبقاء مراهنا على انهيار الثورة وحاضنتها الشعبية وداعميها .

ثانيا-إيران هي المسؤول الثاني عما آلت إليه الأمور في سوريا فهي التي سخرت كل إمكانياتها العسكرية والاقتصادية والسياسية والعقائدية في خدمة المشروع الصفوي التوسعي على حساب الأرض العربية وسوريا هي الركن الأساس بهذا المشروع .وهي التي تدعم النظام بما لا يقل عن ستين ألف مقاتل والتي دعمته بما لا يقل عن مائة مليار دولار ودعمته بالنفط والقمح وغيرها من أسباب الحياة .

إلى متى تستطيع إيران الاستمرار في ذلك ؟؟

لقد وصل الاقتصاد الإيراني الى حافة الانهيار وجاء الاتفاق النووي مع الغرب ورفع العقوبات الاقتصادية الغربية عن الاقتصاد الإيراني والافراج عن /٣٥/مليار دولار كانت مجمدة في البنوك الغربية ورفع إنتاج إيران من النفط بمعدل مليوني برميل يوميا كل ذلك أدى إلى انتعاش مؤقت للاقتصاد الإيراني وأجل انهياره المحتوم .فإلى متى يستطيع الاقتصاد الإيراني المنهك أصلا الاستمرار في دعم نظام الأسد ونظام الحوثي المفلس باليمن ودعم المليشيات الشيعية بكل من لبنان والعراق وأفغانستان وباكستان واليمن وغيرها .

كل الدلائل تشير أن نظام الملالي في طهران لا يستطيع الاستمرار طويلا في الاستمرار بنفس السياسة في ظل وضع داخلي متفاقم نتيجة للوضع الاقتصادي المتأزم وللمشروع الإيراني التوسعي الذي انتفخ أكثر من اللازم وأصبح بالونا هشا قابل للانفجار بأي لحظة .

ثالثا -روسيا هي مسؤول رئيسي بدعمها ورهانها على نظام متهالك قائم على قتل الشعب السوري وهي الأخرى وضعها الاقتصادي صعب جدا في ظل النزيف الحاد لاحتياطها النقدي والذي كان أكثر من /٤٥٠/ مليار دولار ولم يبق منه سوى /٣٠/ مليار دولار وفي ظل استمرار انخفاض اسعار البترول عالميا .إن روسيا قد تستطيع الاستمرار لبعض الوقت في دعم نظام بشار الاسد وخاصة في المجال السياسي والعسكري في ظل ما يعرضه النظام من رشاوي عليها يسيل لها لعاب المسؤولين الروس ولكن هذا الرهان لا يمكن أن يستمر طويلا نظرا لما تسببه هذه السياسة من تبعات سلبية على الاقتصاد الروسي .

من خلال هذا العرض البسيط والمختصر نصل إلى نتيجة أن حلفاء النظام كلهم منهكون اقتصاديا و لا يستطيعون الاستمرار في دعمه ماليا لفترة طويلة وكما يقول المثل (ميت ما بشيل ميت) . نخلص من كل ذلك أن الرهان الحقيقي للحل في سوريا هو على صمود الشعب السوري الذي عانى الكثير وما زال يعاني من ظلم النظام وحلفائه والذي ضحى بالغالي والنفيس من أجل انتصار ثورته العادلة .وفي هذه المرحلة الصعبة والدقيقة من المهم جدا تمسك الشعب السوري وكل قواه العسكرية والسياسية بمبادئ الثورة و ثوابتها وعدم التنازل أو التفريط بأي منها مهما كان الثمن .